

Arabic Grammatical and Morphological Issues: Adding Letters and Changing Meanings

القضايا النحوية والصرفية في اللغة العربية: إضافة الحروف وتغيير المعاني

Rizki Gumilar

¹Hkum Keluarga Islam, STDI Imam Syafi'i, Indonesia, ²Arabic Language and Linguistics, International Open University, Gambia

rizki@iou.edu.gm

Abstract

The issue of increasing the structure indicates an increase in meaning, which has been an issue since the era of Ibn Jinni (d. 392 AH). The researcher saw that it appeared several times in Ibn Taymiyyah's works to support his opinion when he derived rulings on grammatical and morphological issues. This research reveals the application of this issue from the sayings of Ibn Taymiyyah and compares it with the opinions of previous grammarians. The method used in this research is the descriptive and analytical method, and it was implemented by collecting applications for this issue from the books of Ibn Taymiyyah, extracting them, and comparing them with what was mentioned in the books of grammarians. This research reveals the phenomena of increasing the structure, indicating an increase in meaning, according to Ibn Taymiyyah, in all three elements of the language: sound, morphology, and structure. At the sound level, three topics are addressed: grammatical, singular, dual, and plural signs, as well as linguistic differences between words. At the level of morphology, there are two topics: increasing the hamza and extending the sound. At the level of structure, three issues are discussed: increasing restrictions, repeating pronunciation, and increasing prepositions. Ibn Taymiyyah saw a strong and constant relationship between the structure and the meaning. The strength of the structure is due to the strength of the meaning, and its weakness is due to its weakness. This issue exists in all the various languages in the world. The researcher also cited the sayings of grammarians commenting on Ibn Taymiyyah's opinion. Perhaps this research contributes to thinking about the Arabic language and how it is taught.

Keywords: Meaning; Grammar; Morphology; Ibn Taymiyyah

مقدمة

إنما غاية جميع اللغة من لغات العالم هي المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير، وهو صلة المبني بالمعنى (Hassan, 1994, p. 9). فهذا هو مفهوم اللغة عند القدامى: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" (Ibn Jinni, n.d.-a, p. 1/34). ومن ثم انتشرت في الدراسات اللغوية قديماً وحديثاً جمع القواعد والقضايا اللغوية لدى اللغويين حاصرين لها ضمن فكرة موحدة شاملة على عدة المباحث، ومن تلك القواعد المشهورة هي زيادة المبني تدل على زيادة المعنى أو قوة اللفظ لقوة المعنى

وما أشار إليها (Ar-Rasyidi, n.d., p. 180)، وهي إلحاق اللفظ الأصلي ألفاظاً مزيدةً في كل مستويات اللغة، صوتاً أو صرفاً أو تركيبياً، لتوليد معانٍ جديدة تتفرع عن أصلها (Salami, 2022, p. 75).

وهذه القضية قد أشار إليها سيوييه بأن بين المبني والمعنى علاقة قوية، وإن لم يذكرها صراحة إلا أن هذا المبدأ موجود منذ صدارة النحو العربي، ذكر أن المصادر التي تقاربت مبانها تقاربت أيضاً معانيها مثل: النزوان والنقزان؛ إنما هذه الأشياء تدل على معنى زعزعة البدن واهتزازها في ارتفاع (Sibawaih, 1408, p. 4/14).

ولعل أول من أتى بهذه القضية صراحةً هو ابن جني، رأى أن الزيادة في الصوت تكون لزيادة في المعنى، لأن الصوت تابع له، فمتى قوي الصوت قوي المعنى، ومتى ضعف ضعف، ومثال ذلك: قطع وقطع، كسر وكسر، ازداد الصوت لزيادة المعنى (Ibn Jinni, 1998, p. 2/255)، وتابعه عديد من اللغويين، ومنهم الزمخشري (az-Zamakhshari, 1987, p. 1/6)، والسهيلي (as-Suhaili, 1412, p. 77)، والخوارزمي (al-Khawarizmi, 1990, p. 6/286). وابن الأثير رأى أن هذه القضية مما اتفق فيه اللغويون، وذكر أن انتقال الوزن من الأوزان إلى وزن آخر أكثر لفظاً من أصله أوجب تضمين المعنى أكثر مما تضمنه الأول، لأن اللفظ دليل على المعنى ومثال لإبانتته، وهذا من الأمور لا نزاع فيه (Ibn al-Atsir, 1431, p. 2/197). وكذلك كان الهدف الأول للنحاة في التحليل النحوي هو بيان مقاصد الكلام في العربية، ولم يقتصر على دراسة البنية الخارجية فحسب، بل كانوا يهتمون بالمعنى الذي يمكن أن ينجم عنها (Badirat & al-Musharawah, n.d., p. 524).

فعلى هذا الأساس رأى الباحث أن هذا الموضوع له دور مهم في إسهام التفكير اللغوي ولا سيما هذه القضية تم تناولها عند من لا يعترف بأحد علماء اللغة وهو ابن تيمية صاحب المؤلفات في العلوم الشرعية.

سبق تناول البحوث المتعلقة بهذا الموضوع وإنما يذكر الباحث بعضاً منها: أولها بحث مقدم لدى أ.د. عبد القادر سلامي من جامعة تلماس سنة ٢٠٢٢ بعنوان: زيادة المعنى لزيادة المبني (مفهومها وضوابطها وأهميتها الدلالية)، استخلص منه أن هذه القضية لها فضل كبير في اكتساب اللغة العربية وتعليمها لدى الناطقين بغير العربية، والدليل على حيوية اللغة العربية ونموها وتطورها مع احترام دائم لقوانينها وأبنيتها وصيغتها (Salami, 2022).

والثاني رسالة الماجستير ليمينة طاهير تحت الموضوع: زيادة المبني لزيادة المعنى وأثرها في توجيه الدلالة، نشرتها جامعة أبو بكر بلقايد سنة ١٤٤٠ هـ، اكتشف فيها أن زيادة المبني تنقسم إلى قسمين، أولهما معنوية وهي تفيد زيادة المعنى، مثل: الباء في خبر (ليس)، والثاني لفظية وهي لمجرد تزيين اللفظ، مثل استقامة وزن الشعر وحسن السجع (Thahir, 2019).

والثالث بحث قدمه د. غالب محمد الشاويش تحت العنوان: اختلاف المعنى لاختلاف مبنى الكلمة، تم نشره سنة ١٤٢٩ هـ في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. استنتج فيه أن قضية زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ليست مطردة مطلقة وإنما هي تبني على الأغلب، إذ اكتشف فيه بعض الكلمات نقص فيها المبنى ولكنها تتضمن زيادة المعنى، مثل: (حَاذِرٌ) معناه: فاعل الحذر، و(حَاذِرٌ) بمعنى شديد الحذر (Asy-Syawisy, 1429). والفرق بين هذا البحث والبحوث السابقة، إنما هذا يركز على تطبيق هذه القضية عند ابن تيمية في مؤلفاته ولم يتناولها نظرياً عند اللغويين بل تطبيقياً عند مَنْ لم يُعرف من المتخصصين في علم اللغة، هل هو يتفق لأرائهم أو يخالفهم في هذه القضية.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستقراء قضية زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وتطبيقاتها في مؤلفات ابن تيمية، وجمعها، وتقسيمها على العناصر اللغوية: صوتاً وصرفاً وتركيبياً، وتحليلها على كل مسائل، ومقارنتها مع أقوال اللغويين عنها لكشف أوجه الفروق بين الآراء.

نتائج البحث ومناقشاتها

رأى ابن تيمية أن الكلام له معنى يعبر عنه المتكلم بلفظه، وتارةً يكتب على القرطاس، فالمكتوب فيه هو اللفظ المطابق للمعنى (Ibn Taimiyyah, 1999, p. 4/331)، فبين اللفظ والمعنى لا بد من المطابقة، وهذه القضية موجودة في جميع اللغات في العالم، سواء سمي ذلك حقيقة أو مجازاً. ولذلك سمي (معنى) بهذا الاسم لأنه عنى به أي ما قصده وأراده المتكلم بلفظه (Ibn Taimiyyah, 1406, p. 5/453)، بل لكل حركات وحروف ملفوظة عنده تشير إلى معنى معين (Gumilar, n.d., p. 1057).

وعلى هذا المبدأ، لا يوجد أي لفظ في الكلام بدون المعنى ولا سيما في القرآن وهو أفصح الكلام، ولا يذكر فيه لفظاً زائداً إلا للمعنى زائد، في مثل قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ (آل عمران: ١٥٩) وقوله ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ﴾ (المؤمنون: ٤٠)، رأى كثير من النحويين أن (ما) في الآيتين زائدة غير كافية، وجودها كعدمها ولا يختل الكلام بدونها (al-Anbari, 1424, p. 2/522; Ibn Jinni, 2000, p. 1/272)، والأرجح عند ابن تيمية أن المعنى معها أزيد من المعنى بدونها (Ibn Taimiyyah, 1416, p. 16/537).

ظواهر زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى عند ابن تيمية في كل عناصر اللغة الثلاثة

١. مستوى الصوت

أ. في علامات الإعراب

رأى ابن تيمية أن اختيار العلامات لكل أنواع الإعراب على حسب وظائفها في الجملة. أما ما كان عمدة في الكلام ولا بد له منه كان له الرفع وأعطى أقوى الحركات علامة له وهي الضمة، مثل المبتدأ وخبره والفاعل والمفعول الذي ينوب عنه. وما كان فضلةً يستحق بالنصب وأعطى أخف الحركات علامةً له وهي الفتحة، مثل المفعولات الخمس والحال والتمييز. وما كان متوسطاً بينهما لكونه مضافاً إليه العمدة تارة والفضلة تارة أخرى كان له الجر وأعطى أوسط الحركات علامة له وهي الكسرة (Ibn Taimiyyah, 1416, p. 20/421). فقوة الصوت تدل على قوة المعنى وضعفه لضعف المعنى.

سبق ابن الوراق نقل هذه القضية خلال تناوله باب الفاعل والمفعول، وكشف علة رفع الفاعل ونصب المفعول به، قيل لأن الفاعل أقوى من المفعول إذ إنه الذي يحدث الفعل، فوجب أن يعطى أقوى الحركات، والمفعول لما كان أضعف منه أعطي أضعف الحركات (Ibn al-Warraq, 1420, p. 270). وبين المتقدمون من النحاة علة تعيين الضم أقوى حركات، لأنه يحدث بضم الشفتين (Ibn Babsyadz, 1977, p. 2/293)، ويحصل بإعمال العضلتين معاً (ash-Shabban, 1424, p. 1/95) وقيل لأنها أضيق مخرجاً، وإذا ضاق، صلب الصوت وقوي (Ibn Ya'isy, 1422, p. 1/202).

ب. بين المفرد والمثنى والجمع

ذكر ابن تيمية أن المفرد أخف من المركب فلا يحتاج إلى العلامة، بينما المثنى تزداد فيه الألف لزيادة معناه، وفي جمع المذكر السالم وضعت الواو علامةً له، وهي أقوى من الألف للدلالة على معناه القوي (Ibn Taimiyyah, 1416, p. 16/224). وهذه الحروف مع الميم صارت علامة الجمع في الضمائر أيضاً، أما الجمع المقدر باثنين فزيادة علامة التثنية، في مثل: أنتما وإياكما وإليهما وكذلك الباقي، وأما الجمع المطلق فزيادة الواو: أنتم وإياكم وعليهم أو بحذفها تخفيفاً: أنتم وإياكم وعليهم، لأن ترك العلامة علامة ولم يلتبس بالمثنى (Ibn Taimiyyah, 1416, p. 16/223).

وهذا القول يطابق قول النحويين منهم الفارسي، فذكر أن الجمع أقوى من التثنية لأن عدده أكثر منها وأقلها ثلاثة، بينما التثنية تقع لعدد واحد وهو اثنان، فاختروا الحرف القوي للجمع وهو الواو، التي هي أقوى صوتاً من الألف (Ibn Jinni, n.d.-b, p. 72). وتابعه العكبري في أن الواو جعلت علامة للجمع لقوتها وخروجها من عضوين وأما الألف فجعلت في التثنية (al-'Ukbari, 1416, p. 1/99).

ج. في فروق بعض الكلمات

عالج ابن تيمية كثيرًا من الكلمات المتماثلة حروفها مع اختلاف بعض حركاتها، منها (عَزَّ-يَعَزُّ) بفتح العين في مضارعه يفيد القوة والصلابة، و(عَزَّ-يَعَزُّ) بكسرها يفيد الامتناع، و(عَزَّ-يَعَزُّ) بالضم يفيد الغلبة، فإذا قويت الحركة قوي المعنى، فالضم أقوى الحركات والفتح أضعفها والكسر بينهما (Ibn Taimiyyah, 1406, p. 3/325). وذكر في موضع آخر أن لفظ (الجهاد) من الجُهد (بضم الجيم) الذي هو الطاقة أعظم معنًى من الجَهد (بفتحها) الذي هو المشقة، فإن الضم أقوى من الفتح وكلما قويت الحروف أو الحركات لفظًا كان المعنى أقوى (Ibn Taimiyyah, 1431, p. 94). وذكر في مكان آخر أن القيوم على وزن (فَيْعُول) أبلغ من القيام بوزن (فَيْعَال) لأن الواو أقوى من الألف والضم أقوى من الفتح (Ibn Taimiyyah, 1422, p. 1/38). إنما أتى ابن تيمية بهذه الظواهر اللغوية لتعميم قضية "زيادة المبني تدل على زيادة المعنى"، إذا ازداد الصوت قوةً فهو يفيد قوة المعنى وللتفريق بينه وبين ضعف المعنى.

٢. مستوى الصرف

أ. زيادة الهمزة لزيادة المعنى

في بعض الأحيان قام ابن تيمية بمقارنة الكلمة مع اشتقاقها لفظًا ومعنًى، إذ تزداد حرفًا تزداد أيضًا معناه، منها زيادة الهمزة في المصدر (إقامة) أبلغ من (قيام) فزيادة الهمزة تدل على زيادة المعنى، إذ (الإقامة) تفيد معنى (القيام) مع الثبات (Ibn Taimiyyah, 1422, p. 5/167). ومنها زيادة الهمزة في المصدر (إضرار) معناه إذا أوقع به الضرر وأحلَّه به، وهو أبلغ من (ضرر) لكنه جيء بالهمزة من أصله لزيادة المعنى (Ibn Taimiyyah, 2019b, p. 1/507). وهذه الفكرة وردت أيضًا في كتاب الرضي، بأن زيادة الهمزة في (أفعل) تقيد زيادة المعنى، وإذا لم يكن لغرض المعنى، أي لتزيين اللفظ فقط فكانت عبثًا (ar-Radhi, 1975, p. 1/83). وإنما أتى به لأن بعض اللغويين يرون أن معنى (أفعل) ومعنى (فعل) متساويان، وردَّ عليهم ابن درستويه بأنه لا يوجد (أفعل) الذي يدل على معنى (فعل) عند أهل اللغة فيكون (أفعل) له معنًى خاص و(فعل) له معنًى آخر (Ibn Durustawaih, 1419, p. 159). وجاء التفتازاني بالمثال الآخر لوزن (أفعل) التي تفيد زيادة المعنى من وزن (فعل) وهو (شغل) و(أشغل). وعلَّق دده چونكي على قوله أن هذا ردُّ على من زعم أنهما بمعنى واحد، إذا كان الأمر كذلك فلا فائدة لزيادة الهمزة إلا لمجرد توسيع البناء، والصواب عنده أن (أشغل) أبلغ من (شغل) (Dadah Cunki, 2021, p. 182).

والفرق بين (قام) و(أقام) عند الصرفيين ليس ببعيد عن قول ابن تيمية، إذ أن (قام) ضد (قعد)، وقام بالأمر مقامًا، أي اكتفى به، أما (أقام) مثل: أقام بالمكان وأقام الشيء، فهو

أدامه ولزمه، وأقام الصلاة، أي: أدامها لأوقاتها (al-Farabi, 1424, p. 3/426; Ibn al-Quthiyyah, 1371, p. 62).
Qaththa', 1403, pp. 53–54; Ibn al-Quthiyyah, 1371, p. 62).

ب. تمديد الصوت لتمديد المعنى

فرّق ابن تيمية بين (البُكاء) بالمد و(البُكى) بالقصر في المعنى، إذ أن (البُكاء) لا يكون إلا مع الصوت الذي هو الصَّلَق، و(البُكى) بدون الصوت، والدليل عليه أن وزن (فُعَال) أغلبه يدل على الصوت، منها: الرُّغَاء والتُّغَاء والدُّعَاء والخُور والجُور والتُّبَاح والصُّرَاح، فزيادة المد في (البُكاء) تدل على زيادة المعنى (Ibn Taimiyyah, 2019a, p. 68). وحكى ابن يسعون عن الخليل في أن (البكاء) ممدودًا يكون معه الصوت (Ibn Yas'un, 2008, p. 1/492) و(البكى) مقصورًا ذهب به إلى معنى الحزن، أي: بالقصر إسالة الدمع من غير رفع صوت، وبالمدة إسالة الدمع معه (Ibn ad-Durrah, 1989, p. 1/24). وكذلك لفظ (العمارة) بزيادة الألف يدل على معنى الزيارة مع الإقامة، بينما (العمرة) بدون الألف لا تدل إلا على معنى الزيارة فقط (Ibn Taimiyyah, 1416, p. 26/263).

٣. مستوى التركيب

أ. زيادة قيود اللفظ تدل على اختصاص المعنى

زعم ابن تيمية أن الزيادة في الألفاظ المقيدة يُنقص معناها من الألفاظ المطلقة، ولذلك يُعرّف قاعدة: "الزيادة في الحد نقص في المحدود"، فإذا قال: (الإنسان) كان معناه أعم من معنى (الإنسان العربي) و(الحيوان) أعم من (الحيوان الناطق) (Ibn Taimiyyah, 1416, p. 20/415). ومن تلك الظواهر تقييد المبتدأ والخبر بنواسخهما في الإعراب وهي: (كان) و(إن) و(ظن)، يوجب له حكمًا آخر وهو تغير الإعراب فيهما (Ibn Taimiyyah, 1416, p. 20/413). فذهب ابن تيمية مذهب النحاة في أن دخول (كان) في المبتدأ والخبر لتخصيص زمانهما (al-Farisi, n.d., p. 222)، ودخول (إن) لتوكيد إثباتهما وإزالة اللبس (al-'Ukbari, 1416, p. 1/226)، ودخول (ظن) لترجيح أحد الاحتمالين على الآخر (al-Anbari, 1420, p. 127).

ب. تكرار اللفظ ليس دائمًا يفيد التوكيد

عمم ابن تيمية هذه القاعدة على أبواب شتى، منها باب المصدر بعد فعله، رأى أن المصدر إذا وُصف بصفة فلا يفيد التوكيد بل لتخصيصه، مثاله في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ (١٣) وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ (الحاقة: ١٣-١٤)، فَيَدُ الْمَصْدَرَانِ (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) بصفة الواحدة للدلالة على اختصاصه في المرة لا لتوكيده، فمعناه أنَّ النفخ لم يكن نفختين فأكثر بل واحدة فقط، وكذلك بالدكة (Ibn Taimiyyah, 1416, p. 26/263).

1422, p. 8/343). واتفق النحاة على هذا، إن المصدر إن أريد به عدد المرات، فهو حاصل بإدخال التاء على بنائه طلبًا للتوحيد، مثل: (نفخة ودكة) وخرج بالصفة من الجنس العام إلى النوع الخاص (Ibn Khabbaz, 1428, p. 168).

وكذلك إتيان القرآن الكريم بإضافة المصدر إلى صاحبه بعد الفعل، كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ (الزلزلة: ١)، وهذه الإضافة تفيد معنى زائدًا وليس للتوكيد فحسب وهو الزلزال المختص بصاحبه المعروف منه، كقولنا: "غضب زيدٌ غضبه"، أي: الغضب الذي يُعرف منه (Ibn Taimiyyah, 1422, p. 8/344). والذي قاله ابن تيمية لم يكن واردًا عند النحاة على حسب اطلاع الباحث، بل المصدر يؤول بتنكيره وأضيف إلى صاحبه موافقاً برؤوس الآيات (al-Farra, n.d., p. 3/283; an-Nahhas, 1421, p. 5/171). ورأى كثير من أهل الإعراب والتفسير أن من أساليب التوكيد في القرآن تكرار حروف الجر، منهم القصاب والزمخشري، إذ ذكر أن تكرار (في) في الآية: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ (الحشر: ١٧) لمجرد التوكيد، وكذلك بتكرار (من) في قوله: ﴿مَنْ قَبْلُ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ﴾ (الروم: ٤٩) (al-Qashshab, 2003, p. 3/621; az-Zamakhsyari, 1987, p. 3/485).

بينما ابن تيمية له رأي آخر وهو أنه ليس في القرآن تكرار إلا تحته معنى دقيق. فإن (في) الأولى في قوله: ﴿فِي النَّارِ﴾ بمعنى حاصل أو كائن، على حد قولنا: "زيد في الدار". وأما الثانية فمعمولة للخلود وفيه معنى آخر يختلف عن معنى الكون، وهو نظير هذا قولنا: "زيد في الدار نائم فيها"، فهما جملتان مقيدتان بمعنيين. وذلك في الآية الثانية قبلتان: قبلية لنزوله مطلقًا مستفادة من قوله: ﴿مَنْ قَبْلُ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ﴾، فقبلية للنزول المعين لا يكون متقدمًا على ذلك الوقت: ﴿مَنْ قَبْلِهِ﴾ (Ibn Taimiyyah, 1416, p. 15/278).

ج. زيادة حروف الجر

ذكر ابن تيمية أن القرآن في بعض الأحيان يأتي بحروف الجر لزيادة المعنى، منها: حرف (من) لتأكيد نفي الجنس، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الطُّور: ٢١)، وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آلِ عِمْرَانَ: ٦٢). بخلاف ما لم تكن (من) موجودة كقولنا: "ما جاءني رجلٌ" قد يفيد نفي الواحد بها كما أشار إليه سيبويه (Sibawaih, 1408, p. 4/225) وهو يسمح قولنا: "ما جاءني رجلٌ بل رجلان" (Ibn Taimiyyah, 1404, p. 2/111)، نقل ابن تيمية هذا الكلام من سيبويه، ولم يجده الباحث قط في كتابه بل رأى أنه (من) التبعية للتوكيد، فيما يلي قول سيبويه في الكتاب: "ما أتاني من رجلٍ وما رأيت من أحدٍ، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسنًا، ولكنه أكد (من) لأن هذا موضع تبعية، فأراد أنه لم يأت به بعض

الرجال والناس" أما بعض النحاة فهم يرون أن (من) في تلك الآيات زائدةً للتوكيد (an-
(Nahhas, 1421, p. 1/416; Makki, n.d., p. 1/161).

وكذلك جاء حرف الباء في آية الوضوء والتيمم: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ... فَاَمْسَحُوا
بُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ (المائدة: ٦)، رأى بعض النحاة أنه زائد متصل بالمفعول به (al-'Ukbari,
n.d., p. 1/422; Ibn ash-Shaigh, 1424, p. 1/243) والذي رآه ابن تيمية أنه يقضي الإلصاق
على أصله وهو يَقْتَضِي إِصْطَالِ الْمَاءِ وَالصَّعِيدِ إِلَى أَعْضَاءِ الطَّهَّارَةِ فَلَوْ حُذِفَ اخْتَلَّ مَعْنَاهُ وَلَمْ
يَجْزِ الْعَطْفُ عَلَى مَحَلِّ الْمَجْرُورِ بِهِ (Ibn Taimiyyah, 1404, p. 2/25).

خاتمة

رأى ابن تيمية أن بين المبنى والمعنى علاقة قوية ثابتة، فقوة المبنى لقوة المعنى وضعفه
لضعفه، وهذه القضية موجودة في أي لغات شتى في العالم. وتم تقسيم التطبيقات لهذه القضية إلى
العناصر اللغوية وهي المستوى الصوتي: في علامات الإعراب، وفي صيغ المفرد والمثنى والجمع، وفي
فروق بعض المفردات. والثاني في المستوى الصرفي وهو في زيادة الهمزة وفي المد والقصر. والأخير في
المستوى التركيبي، يكون في تقييد اللفظ، والتكرار، وزيادة حروف الجر. وأتى الباحث أيضاً بأقوال
النحاة تعليقاً على رأي ابن تيمية. ولعل هذا البحث يساهم في تفكير اللغة العربية وطريقة تعليمها.

REFERENCES

- Al-Anbari, A. al-Barakat. (1420). *Asrar al-'Arabiyyah* (1st ed.). Dar al-Arqam.
- Al-Anbari, A. al-Barakat. (1424). *al-Inshaf fi Masa-il al-Khilaf baina an-Nahwiyyin: Al-Bashriyyin wa al-Kufiyyin* (1st ed.). al-Maktabah al-'Ashriyyah.
- Al-Farisi, A. 'Ali. (n.d.). *Al-Masail al-Halabiyyat* (1st ed.). Dar al-Qalam.
- Al-Farra, Y. (n.d.). *Ma'ani al-Qur'an* (1st ed.). Dar al-Misyriyyah.
- Al-'Ukbari, A. al-Baqa. (n.d.). *At-Tibyan fi I'rab al-Qur'an*. 'Isa al-Babi al-Halabi wa Syarikaahu.
- Al-'Ukbari, A. al-Baqa. (1416). *Al-Lubab fi 'Ilal al-Bina wa al-I'rab* (1st ed.). Dar al-Fikr.
- Al-Farabi. (1424). *Mu'jam Diwan al-Adab*. Muassasah Dar asy-Sya'ab.
- Al-Khawarizmi. (1990). *At-Takhmir Syarah al-Mufashshal fi Shan'at al-I'rab* (1st ed.). Dar al-Gharb al-Islami.
- Al-Qashshab. (2003). *An-Nukat ad-Dallah 'ala al-Bayan fi Anwa' al-'Ulum wa al-Ahkam*. Dar al-Qayyim.
- An-Nahhas, A. (1421). *I'rab al-Qur'an* (1st ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ar-Radhi. (1975). *Syarah Syafiyyah Ibn al-Hajib*. Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ar-Rasyidi. (n.d.). *Isykaliyyah Ziyadah al-Mabna wa Dalalatuha 'ala Ziyadah al-Ma'na—Dirasah Tathbiqiyyah 'ala as-Sin wa Saufa fi al-Qur'an al-Karim*. *Majallah Abhats Kulliyah At-Tarbiyyah al-Asasiyyah*, 8(4), 178–207.
- As-Suhaili, A. (1412). *Nata-ij al-Fikr fi an-Nahw* (1st ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

- Ash-Shabban. (1424). Hasyiyah ash-Shabban 'ala Syarah al-Asymuni li Alfiyyah Ibn Malik (1st ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Asy-Syawisy. (1429). Ikhtilaf al-Ma'na li Ikhtilaf Mabna al-Kalimah—Dirasah Dalaliyyah Balaghiyyah. Majallah Jami'ah al-Imam Ibn Su'ud al-Islamiyyah, 7, 343–413.
- Az-Zamakhsyari. (1987). Al-Kasysyaf 'an Haqaiq Ghawamidh at-Tanzil wa 'Uyun al-Aqawil fi Wujuh at-Ta'wil (3rd ed.). Dar ar-Rayyan li at-Turats.
- Badirat, & al-Musharawah. (n.d.). 'Illat Thul al-Kalam fi ad-Dars an-Nahwi al-'Arabi: Dirasah fi al-Mafhum wa al-Isti'mal. Dirasat: Human and Social Sciences, 51(2), 521–534. <https://doi.org/10.35516/hum.v51i2.3294>
- Dadah Cunki. (2021). Hasyiyah Dadah Cunki 'ala Syarah at-Tashrif al-'Izzy (1st ed.). Dar Tahqiq al-Kitab.
- Gumilar, R. (n.d.). Al-Isytiqaq al-Akbar 'inda Ibn Taimiyyah. 1057–1067. <https://www.unisza.edu.my/icmael/phocadownload/Prosiding-ICMAEL-22.pdf>
- Hassan, T. (1994). Al-Lughah al-'Arabiyyah Ma'naha wa Mabnaha. Dar ats-Tsaqafah.
- Ibn ad-Durrah. (1989). Fath al-Kabir al-Muta'al I'rab al-Mu'allaqat al-'asyr ath-Thiwal (2nd ed.). Maktabah as-Sawadi.
- Ibn al-Atsir. (1431). Al-Mutsul as-Sair fi Adab al-Katib wa asy-Sya'ir. Dar Nahdhah.
- Ibn al-Qaththa'. (1403). Kitab al-Af'al (1st ed.). 'Alam al-Kutub.
- Ibn al-Quthiyyah. (1371). Kitab al-Af'al (1st ed.). Mathba'ah Mishr.
- Ibn al-Warraq. (1420). 'Ilal an-Nahwi (1st ed.). Maktabah ar-Rusyd.
- Ibn ash-Shaigh. (1424). Al-Lumhah fi Syarah al-Mulhah (1st ed.). 'Imadah al-Bahts al-'Ilmi bi al-Jami'ah al-Islamiyyah.
- Ibn Babsyadz. (1977). Syarah al-Muqaddimah al-Muhsibah (1st ed.). Mathba'ah Ashriyyah.
- Ibn Durustawaih. (1419). Tashhih al-Fashih wa Syarhuhu. al-Majlis al-A'la li asy-Syuun Al-Islamiyyah.
- Ibn Jinni, A. al-Fath. (n.d.-a). Al-Khashaish (4th ed.). al-Haiah al-Misriyyah al-'Ammah li al-Kitab.
- Ibn Jinni, A. al-Fath. (n.d.-b). 'Ilal at-Tatsniyyah. Maktabah ats-Tsaqafah ad-Diniyyah.
- Ibn Jinni, A. al-Fath. (1998). Al-Muhtasab fi Tabyin Wujuh Syawadz al-Qira'at wa al-Idhah 'anha (1st ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ibn Jinni, A. al-Fath. (2000). Sirru Shina'at al-I'rab (1st ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ibn Khabbaz. (1428). Taujih al-Luma' (2nd ed.). Dar as-Salam.
- Ibn Taimiyyah, A. (1404). Daqaiq at-Tafsir (2nd ed.). Muassasah Ulum al-Qur'an.
- Ibn Taimiyyah, A. (1406). Minhaj as-Sunnah an-Nabawiyyah fi Naqdh Kalam asy-Syi'ah Al-Qadariyyah (1st ed.). al-Imam bin Saud University.
- Ibn Taimiyyah, A. (1416). Majmu' al-Fatawa (1st ed.). Majma' Malik Fahd.
- Ibn Taimiyyah, A. (1422). Jami' al-Masa-il (1st ed.). Dar 'Alam al-Fawaid.
- Ibn Taimiyyah, A. (1431). Qa'idah fi al-Mahabbah. Maktabah at-Turats al-Islami.
- Ibn Taimiyyah, A. (1999). Al-Jawab ash-Shahih li Man Baddala Din al-Masih (2nd ed.). Dar al-'Ashimah.
- Ibn Taimiyyah, A. (2019a). Jawab al-I'tiradhat al-Mishriyyah 'ala al-Fataya al-Hamawiyyah (3rd ed.). Dar 'Atha'at al-Ilm.
- Ibn Taimiyyah, A. (2019b). Tanbih ar-Rajul al-'Aqil 'ala Tamwih al-Jadal al-Bathil (3rd ed.). Dar 'Atha'at al-Ilm.

Ibn Ya'isy, Y. (1422). *Syarh al-Mufashshol* (1st ed.). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Ibn Yas'un. (2008). *Al-Mishbah limaa A'tama min Syawahid al-Idhah* (1st ed.). 'Imadah Al-Bahts al-'Ilmi bi al-Jami'ah al-Islamiyyah.

Makki. (n.d.). *Musykil I'rab al-Qur'an* (2nd ed.). Muassasah ar-Risalah.

Salami. (2022). *Ziyadah al-Mabna li Ziyadah al-Ma'na—Mafhumuha wa Dhawabithuha wa Ahamiyyatuha ad-Dalaliyyah*. *Ash-Sharf al-'Arabi Fi al-Fikr al-Lisani al-Hadits*, 13, 73–93.

Sibawaih, 'Amr. (1408). *Al-Kitab* (3rd ed.). Maktabah al-Khanji.

Thahir. (2019). *Ziyadah al-Mabna li Ziyadah al-Ma'na wa Atsaraha fi Taujih ad-Dalalah* [Master Thesis]. Abu Bakar Balqayid.